

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



مركز تأسيس العلوم وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية



المؤتمر العلمي العالمي الرابع

دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة

قاعة الصداقة بالخرطوم- السودان يومي الثلاثاء والأربعاء (٢٨-٢٩/صفر/١٤٤٠هـ الموافق له ٦-٧/نوفمبر/٢٠١٨م)

تطور التمويل الإسلامي في ضوء التجربتين الأوروبية والأنجلو أمريكية

(١٩٢٩ - ٢٠١٢)

حسن السوسي

باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين الشق

جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء.

مستخلص الدراسة

تتاول البحث تطور التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية والدول الأنجلو أمريكية هدفت الدراسة إلى بيان أن المعاملات الاقتصادية والمصرفية في الدول الغربية تميزت بكونها غير متأثرة بأي توجه، بخلاف الوضع بالنسبة للدول ذات المرجعية الإسلامية المتبنية لمعاملات متوافقة مع الشريعة، وأن التعامل المالي والنقدي في أغلب الأحيان يتم بأدوات تقوم على أصول افتراضية وغير موجودة من جهة أخرى. وأن الأزمة العالمية الطاحنة التي هشتت عظام كبار الدول الرأسمالية و التي اندلعت نيرانها و انتقلت عدواها إلى مختلف دول العالم، أثبت زيف آليات التعامل في الأسواق المالية المبنية على أسس غير متينة وافتراضية لذلك انحصرت مشكلة الدراسة في الإجابة على هذه الأسئلة ماهي مظاهر تطور التمويل الإسلامي في كل من الدول الأوروبية و الأنجلو أمريكية باعتباره الوجه المقابل للتمويل التقليدي المعتمد من قبل هذه الدول الأخيرة خاصة بعد ثبوت زيف المعاملات الربوية غداة الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨؟ وكيف لامت هذه الدول تشريعاتها الداخلية مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة و أن الشريعة الإسلامية تتميز بتعدد المذاهب الفقهية؟ وهل تعدد المذاهب الفقهية يضع الدول الغربية أمام محك حقيقي يدفع إلى التفكير مليا في العزوب عن تبني المعاملات الإسلامية؟ افتترضت الدراسة أن تنوع الأدوات المالية المتداولة و المدرجة بالبورصات العالمية أدى إلى انحرافات كبيرة لأسواق رأس المال وأن الانحرافات الكبيرة في أسواق المال أدت إلى الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ للإجابة على هذه الأسئلة تتناول الدراسة ، مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية ، و مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأنجلو الأمريكية.

توصلت الدراسة إلى أن المعاملات الربوية أدت إلى انهيار معظم اقتصاديات كبار الدول الرأسمالية، كما أدت إلى حدوث تغييرات جوهرية في كافة الأنظمة المالية، نتج عنها تأثيرات شديدة و تحديات ما زالت تطبع بصمتها كل شيء من حولنا. وهكذا، توجه كل من الباحثين المسلمين والغربيين إلى البحث عن بدائل تحقق الغرض و تفي بالمراد من أجل الخروج من هذه الأزمة الطاحنة، خاصة بعدما تبث أن الفائدة و بيع الإنسان ما لا يملك كالبيع على المكشوف أو شراء الإنسان أدوات مالية و ليس لديه المال الكافي كالشراء فكل هذه المعاملات التقليدية الهشة كانت سببا مباشراً في خلق الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، لهذا، الهامشي، راحت العقول تبحث في الكتب الإسلامية النفيسة وذلك من أجل تبني أدوات مالية شرعية تعتبر بديلا لتلك التقليدية، مستلهمين ذلك من التجربة الماليزية التي تعتبر رائدة في المجال. فحكمة الله تعالى اقتضت أن يوجد إلى جانب كل محرم بديل يحقق الغرض و يدفع الضرر المقترن و المرتبط بذلك المحرم.

لهذا، توجه كل من الباحثين المسلمين و الغربيين إلى البحث عن بدائل تحقق الغرض و تفي بالمراد من أجل الخروج من هذه الأزمة الطاحنة، خاصة بعدما تبث أن الفائدة و بيع الإنسان ما لا يملك كالبيع

على المكشوف أو شراء الإنسان أدوات مالية وليس لديه المال الكافي كالشراء الهامشي، فكل هذه المعاملات التقليدية الهشة كانت سبباً مباشراً في خلق الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأن الشريعة الإسلامية التي وجدت منذ أربعة عشر قرناً صالحة لكل زمان ومكان تضمنت معاملات إسلامية مهمة و ناجعة، تنبني على أسس متينة و تحقق التكافل و التآزر المجتمعي الذي غاب عن الأدوات المالية التقليدية التي يطبعها الاستغلال و أكل أموال الناس بالباطل وتجدر الإشارة إلى أن المالية الإسلامية، عرفت تطوراً صارخاً على المستوى الإقليمي والدولي، حيث عملت غالبية الدول الأوروبية كبريطانيا و فرنسا وألمانيا وليكسومبورج على اعتماد المعاملات الإسلامية و طرحها للتداول إلى جانب الأدوات المالية التقليدية، فليست الدول الأوروبية التي تبنت هذا النوع من الأدوات بل حتى الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة النظام الرأسمالي سارت في نفس الاتجاه و ذلك من أجل توسيع دائرة التعامل في هذه الأسواق العالمية من جهة، و استمالة رأس المال الأجنبي من جهة أخرى واتسمت هذه التجارب بنوع من التقييد في بداياتها، حيث تم اعتماد ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الربوية. لكن، فإن الدول المتقدمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تم الترخيص لإنشاء بنوك إسلامية قائمة بذاتها و متوفرة على المؤهلات الكافية لطرح أدوات للتعامل متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

Abstract

The study tackled the development of Islamic finance in European countries and Anglo-American countries. The study aimed to demonstrate that economic and banking transactions in Western countries were characterized by their being unaffected by any trend. In contrast to the case of Islamic-based countries adopting Shariah-compliant transactions, the study problem was limited to answering these questions: What are the manifestations of the development of Islamic finance in both European and Anglo-American countries, especially after the falsification of the riba-based transactions in the wake of the global crisis of 2008? Does the multiplicity of jurisprudential doctrines put Western countries before a real test that leads to reflection on the reluctance to adopt Islamic transactions? The study assumed that the diversification of financial instruments traded and listed on international exchanges led to significant deviations of the capital markets and that the large deviations in the financial markets led to the global financial crisis in 2008 to answer these questions. The study deals with the development of Islamic finance in European countries, Islam in the Anglo-American countries. The study concluded that interest transactions led to the collapse of most of the economies of major capitalist countries, and led to fundamental changes in all financial systems, resulting in severe effects and challenges are still stamped everything around us. Thus, both Muslim and Western scholars To search for alternatives to achieve the purpose and meet the intended to get out of this crisis, especially after the broadcast that the benefit and the sale of man does not have such as short sale or purchase of human financial tools and does not have enough money as the purchase of all these traditional transactions fragile was a direct cause In creating the financial crisis The recent global, this, marginal, began looking in the minds of Islamic books and precious in order to adopt the legitimacy of financial instruments that are considered an alternative to traditional that, inspired from the Malaysian experience, which is considered a pioneer in the field. The wisdom of Allaah necessitated that there should be a substitute for each purpose in addition to the purpose and to pay the associated harm that is related to that which is haraam. For this reason, both Muslim and Western researchers have sought to find alternatives to achieve the purpose and meet the desired to get out of this crisis, especially after the broadcast that the benefit and the sale of the man does not have the sale of

short or buy human financial instruments and does not have enough money Such as marginal buying. All these fragile traditional transactions were a direct cause of the recent global financial crisis. Islamic law, which was found fourteen years ago, is timeless and a place that included important and effective Islamic transactions based on strong foundations and solidarity. Missed financial instruments The most prominent European countries such as Britain, France, Germany, and Luxembourg have adopted and traded Islamic transactions, along with conventional financial instruments, It is not the European countries that adopted this type of instrument, but even the United States of America, the leader of the capitalist system, in the same direction, in order to expand the circle of dealing in these global markets on the one hand, and the solicitation of foreign capital on the other. To experiments with a kind of restriction in its beginnings, where the adoption of the phenomenon of Islamic windows in traditional banks interest. However, the developed countries have not stopped at this point, but have been authorized to establish Islamic banks stand alone and are qualified to offer tools to deal with the teachings of Islamic law.

مقدمة:

لقد جاء عن العميد Jean Carbonnier أنه روي عن أحد الملوك يسمى الملك سالمون Salomon Roi الذي كان يصلي صلاة رجل القانون و يستلهم من الله الحكمة والمعرفة لسن القوانين، فاشتهر بقوله أنه "يجب فصل القانون عن الأخلاق و الديانة، لحظات عظيمة للقانون"^(١). يتضح من هذا أنه يلزم عند إعداد القوانين المتعلقة بمختلف نوااميس الحياة الإنسانية، سواء أكانت ذات أبعاد اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، الابتعاد عن كل التوجهات الإيديولوجية التي من شأنها التأثير على القواعد القانونية. و بعبارة أخرى، يتعين عند إصدار القوانين الابتعاد عن القيم والأخلاق والأهداف التي يحملها ممثلو الأمة الذين يتكفلون بإعداد القوانين وإصدارها.

ولكن، أثبتت التجارب الإنسانية أن كل فرد يحمل معه قيماً وأفكاراً يرغب في بلورتها على أرض الواقع، كما هو الشأن بالنسبة لكارل ماركس مثلا الذي ناهض لمدة كبيرة من الزمن النظام الاقتصادي الرأسمالي معتبراً إياه نظاماً استغلاليًا ووضع نظرية لازالت نافذة إلى اليوم تتمثل في النظام الاشتراكي^(٢). وبالتالي خلقت مختلف التوجهات والإيديولوجيات علاقة دياكتيكية بين النظم الاقتصادية والقوانين المنظمة لها وعقيدة الفاعلين الاقتصاديين لذلك، تبنت الدول الغربية موقفاً محايداً يسمى بالعلمانية La Laïcité، فوصفت أغلب الدول الغربية بأنها علمانية؛ لأنها فصلت الدين عن سائر النظم القانونية والاقتصادية^(٣).

وهكذا، فالمعاملات الاقتصادية المعتمدة في الدول الغربية تميزت بكونها غير متأثرة بأي توجه، بخلاف الوضع بالنسبة للدول ذات المرجعية الإسلامية المتبنية لمعاملات متوافقة مع الشريعة، فالأسواق المالية الأوروبية والأنجلو أمريكية تعد أسواقاً حرة لا تخضع لقيود مبنية على قاعدة ذاخرة يصطلح عليها ب *regle de trois D*^(٤). و ساهمت هذه القاعدة بشكل كبير في إحداث تحولات مالية جذرية أدت الى توسيع الأسواق المالية. فهذه القاعدة تعد من أهم الظواهر التي برزت في القانون المالي مما رفع حجم المعاملات و تنوعها، حيث نتج عنها تنوع الأدوات المالية و قيامها على الفائدة من جهة، و التعامل في أغلب الأحيان بأدوات تقوم على أصول افتراضية وغير موجودة من جهة أخرى^(٥).

ففي واقع الأمر، ترتب عن تنوع الأدوات المالية المتداولة والمدرجة بالبورصات العالمية انحرافات كبيرة لأسواق رأس المال و ذلك بعدما تحولت هذه الأسواق إلى ساحة للمراهقات والمغامرات، ووصفت بكونها منتديات عملاقة لممارسة القمار^(٦). فهذه الانحرافات وغيرها أدت الى حدوث أزمة مالية عالمية سنة ٢٠٠٨م والتي انهارت معها اقتصاديات كبار الدول الرأسمالية، كما أدت الى حدوث تغييرات جوهرية في كافة الأنظمة المالية، نتجت عنها تأثيرات شديدة وتحديات ما زالت تطبع بصمتها على كل شيء من حولنا^(٧). وهكذا، فإن الأزمة العالمية الطاحنة التي هشمت عظام كبار الدول الرأسمالية والتي اندلعت

*Jean Carbonnier, Flexible droit, pour une sociologie du droit sans rigueur, 10eme Edi, LGDJ, 2001, p 434

*كارل ماركس، رأس المال، ترجمة الدكتور راشد البراوي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١ و ما بعدها
* آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص

*Ramu de Bellescize, Droit des cultes et de la laïcité, Gualino Edition, 2017, p 3.

*Frédérique DE LA MORENA, Les frontières de la laïcité, préface de Catherine Kintzler, LGDJ, 2016, p15 et suiv

*Alain Couret et Hervé Le Nabasque, Droit financier, 2eme Edi. Dalloz, 2012, 1176et 1177

⁵ - Alain Couret et Hervé Le Nabasque, op cit, p

^٦ - سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية، بين المضاربة و الاستثمار و تجارة المشتقات و تحرير الأسواق، دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية، جار النشر للجامعات، ٢٠٠٩، ص ٧ و ما بعدها.

* محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، ٢٠١٤، ص ١٥.

نيرانها وانتقلت عدواها إلى مختلف دول العالم، أثبت زيف آليات التعامل في الأسواق المالية المنبينة على أسس غير متينة وافترضية^(٨).

ولهذا، توجه كل من الباحثين المسلمين و الغربيين إلى البحث عن بدائل تُحقق الغرض وتفي بالمراد من أجل الخروج من هذه الأزمة الطاحنة، خاصة بعدما تبث أن الفائدة و بيع الإنسان ما لا يملك كالبيع على المكشوف، أو شراء الإنسان أدوات مالية و ليس لديه المال الكافي كالشراء الهامشي، فكل هذه المعاملات التقليدية الهشة كانت سبباً مباشراً في خلق الأزمة المالية العالمية الأخيرة^(٩)، وراحت العقول تبحث في الكتب الإسلامية النفيسة وذلك من أجل تبني أدوات مالية شرعية تعتبر بديلاً لتلك التقليدية، مستلهمين ذلك من التجربة الماليزية التي تعتبر رائدة في هذا المجال. فحكمة الله تعالى اقتضت أن يوجد إلى جانب كل محرّم بديلاً يحقق الغرض و يدفع الضرر المقترن والمرتبب بذلك المحرم.

واتضح للبشرية جمعاء من مسلمين وغيرهم- سواء أكان خبراء أو لم يكونوا كذلك- بعد الأزمة العالمية أن الشريعة الإسلامية التي وجدت منذ ١٤ قرناً صالحة لكل زمان و مكان^(١٠)، وتضمنت معاملات إسلامية مهمة و ناجعة، تنبني على أسس متينة وتحقق التكافل والتآزر المجتمعي الذي غاب عن الأدوات المالية التقليدية التي يطبعها الاستغلال و أكل أموال الناس بالباطل^(١١).

وتجدر الإشارة إلى أن المالية الإسلامية، عرفت تطوراً صارخاً على المستوى الإقليمي والدولي، حيث عملت غالبية الدول الأوروبية وكبرياتها وفرنسا وألمانيا وليكسومبورج على اعتماد المعاملات الإسلامية وطرحها للتداول إلى جانب الأدوات المالية التقليدية، فليست الدول الأوروبية التي تبنت هذا النوع من الأدوات بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة النظام الرأسمالي سارت في نفس الاتجاه؛ وذلك من أجل توسيع دائرة التعامل في هذه الأسواق العالمية من جهة، واستمالة رأس المال الأجنبي من جهة أخرى^(١٢).

واتسمت هذه التجارب بنوع من التقييد في بداياتها، حيث تم اعتماد ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الربوية. لكن، الدول المتقدمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تم الترخيص لإنشاء بنوك إسلامية قائمة بذاتها ومتوفرة على المؤهلات الكافية لطرح أدوات للتعامل متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث:

ما هي مظاهر تطور التمويل الإسلامي في كل من الدول الأوروبية والأنجلو أمريكية باعتباره الوجه المقابل للتمويل التقليدي المعتمد من قبل هذه الدول الأخيرة خاصة بعد ثبوت زيف المعاملات الربوية غداة الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨ م؟

^٨-سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية، بين المضاربة و الاستثمار و تجارة المشتقات و تحرير الأسواق، دراسة واقعية للأزمة العالمية، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩، ص ١٧٥
^٩-موفق خالد إبراهيم، الجوانب القانونية للمتاجرة بالهامش في ال؛

سوق المالية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣، ص ٢٣.
*محمد خضر حسين، الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان و مكان، تقديم و تحقيق محمد عمارة، نهضة مصر للطباعة و النشر، ١٩٩٩، ص ١٢
*أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل و عيونها، دار الهدى، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

*أحمد إبراهيم بك، المعاملات الشرعية المالية، دن غ م، ١٩٣٧، ص ٧٥.
* عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٢٧٩ .
*Geneviève CAUSSE-BROQUET, La finance islamique, Edi. Revue Banque, 2009, p 23

وعلى هامش هذا الإشكال، تطرح عدة أسئلة أهمها:

كيف لامت هذه الدول تشريعاتها الداخلية مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة وأن الشريعة الإسلامية تتميز بتعدد المذاهب الفقهية؟

وهل تعدد المذاهب الفقهية يضع الدول الغربية أمام محك حقيقي يدفع إلى التفكير ملياً في العزوف عن تبني المعاملات الإسلامية؟

أهداف البحث:

١- بيان أن المعاملات الاقتصادية والمصرفية في الدول الغربية تميزت بكونها غير متأثره بأي توجه.

٢- إن التعامل المالي والنقدي في أغلب الأحيان يتم بأدوات تقوم على أصول افتراضية غير موجودة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول تطور تجربة التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية والدول الأنجلوأمريكية.

فرضيات البحث:

١- إن تنوع الأدوات المالية المتداولة والمدرجة بالبورصات العالمية أدى إلى انحرافات كبيرة

لأسواق رأس المال أدت إلى حدوث الأزمة العالمية المالية سنة ٢٠٠٨ م.

٢- إن التعامل بالأدوات المالية الإسلامية يساعد على تطور التمويل الإسلامي في كل دول العالم.

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي لتحديد طبيعة حل مشكلة البحث.

و لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين على الشكل الآتي:

المبحث الأول: مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأنجلوأمريكية.

المبحث الأول: مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية

شهدت المالية الإسلامية تطوراً صارخاً في الدول الأوروبية، وذلك أمام وضوح قوة الأدوات المالية الإسلامية في مواجهة الصدمات والأزمات المالية خاصة أمام ثبوت زيف الأدوات المالية التقليدية لقيامها على أصول مالية زائفة أو وهمية، بالإضافة إلى قيامها على الربا المحرم شرعاً. لذلك، بدأت الأنظار تتجه نحو المالية الإسلامية و كثر الأبحاث المتعلقة بها و انتشرت انتشار النار في الهشيم، وأصبحت الأدوات الإسلامية تُضاهي وتنافس الأدوات

المالية التقليدية الموجودة بدول غربية علمانية تؤمن بفصل الدين عن السلطة و السياسة والقانون.

لذا، ارتأينا الاقتصار على أهم التجارب الأوروبية المتمثلة في التجريبتين الفرنسية والألمانية، وأخرجنا التجربة البريطانية من هذا المبحث، وأدرجناها في المبحث الثاني إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لتشابه الأنظمة القانونية لهاتين الدولتين ولوحدة اللغة.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي:

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بأنها تهدف إلى تحقيق الربح الحلال، ومن أبرز هذه الصيغ الإسلامية في التمويل ما يلي:

أولاً: المضاربة:

وتعرّف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدّم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد^(١٣).

أنواع المضاربة^(١٤): المضاربة نوعان :

١) المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود): وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل.

٢) المضاربة المقيدة (تفويض محدود): وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمانية ومكانية.

ثانياً : المشاركة: ^(١٥)

هي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدرّ ربحاً.

أنواع المشاركات^(١٦): تتعد أنواع المشاركات ومنها ما يلي:

١. المشاركة الثابتة (طويلة الأجل): وهي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

٢. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

^(١٣) محمود عبد الكريم الرشيد، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ، ٢٠٠٧، ط٢، ص٤٠، ٤١.

^(١٤) وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب، ٢٠١٠، ط١، ص٢٨١.

^(١٥) شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٥.

^(١٦) وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٦.

٣. المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يُمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام .
ثالثاً: المرابحة:

هي بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع شيء بمثل ثمن شراءه من البائع الأول مع ربح متفق عليه أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك^(١٧).

رابعاً : بيع السلم^(١٨)

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالاً ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه في سلعته.

خامساً : الاستصناع^(١٩)

الاستصناع في اللغة طلب الصنعة، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه. أما في الإصطلاح فهو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد.

سادساً : التورق وشروطه^(٢٠):

التورق لغة هو طلب الورق أي الدراهم، وتعني كلمة ورق دراهم الفضة، والتورق هو شراء سلعة معينة وإعادة بيعها لطرف ثالث بغرض الحصول على نقد. وظهر هذا النوع من التمويل لتمكين العملاء من الحصول على النقد بطريقة إسلامية بدلاً من اللجوء للقروض التقليدية، حيث يمكن أن يقوم المصرف بتمويل شراء السلعة المطلوبة، ثم بيعها للعميل زائداً ربحاً محدداً ويقوم ببيعها لصالح عميله وإضافة المبلغ لحسابه، وفيما بعد يمكن أن يقوم العميل بدفع مبلغ الشراء نقداً أو بالتقسيط.

سابعاً : الإجارة^(٢١): الإجارة هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وهي صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة.

أنواع الإجارة^(٢٢).

(١٧) إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.
(١٨) الحناوي، محمد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٢.
(١٩) إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.
(٢٠) شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، مرجع سابق الذكر، ص ٤٢٦.
(٢١) وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.
(٢٢) صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ص ١٦٧-١٦٩.

(١) الإجارة المنتهية بالتمليك :

هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية، ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك التزام المستأجر أثناء فترة التأجير أو لدى انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويبيّن في العقد بشكل واضح إمكانية اقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو حين انتهائها. وأن يكون هناك اتفاق بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء، مع الأخذ في الاعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجارية وتنزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل.

(٢) التأجير التمويلي :

وهو عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة وآلات حديثة لمصنع أو مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجّر طوال فترة الإيجار، بينما يقوم المستأجر باقتناء الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية خلال فترة العقد طبقاً لشروط معينة. وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة. وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطى المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة.

(٣) التأجير التشغيلي :

تشبه إجراءاتها صفقات الشراء التأجيري قصير الأجل. مثلاً يقوم المؤجر ذو الخبرة في تشغيل وصيانة وتسويق الأصول الرأسمالية بشرائها لغاية تأجيرها إلى مستأجرين لفترات محددة بدفعات إيجارية وشروط مغرية. ويتحمّل المؤجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة مقابل قيام المستأجر بدفع الأقساط وتشغيل الأصل، وتتفاوت فترة الإيجار بين ساعة واحدة وعدة شهور.

ثامناً : البيع الآجل (البيع بالتقسيط) (٢٣): هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه، وعادة ما يُسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط، فإذا سُددت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل، وإذا سُدد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط.

تاسعاً : المزارعة(٢٤)

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكيها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

(٢٣) وحيد، احمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، مرجع سابق الذكر، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢٤) صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧، ١٧٨.

عاشراً : المساقاة (٢٥)

هي نوع شراكة بين طرفين على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمساقاة مشروعة كالمزارعة وفيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك، فجوزت المساقاة تحقيقاً لمصلحتهما.

الحادي عشر: القرض الحسن (٢٦)

هناك حالات يكون فيها المتعامل مع المصرف الإسلامي مضطراً للحصول على نقد لأي سبب من الأسباب فقد يحتاج نقوداً للعلاج أو للتعليم أو للسفر وغيرها ويلبى المصرف الإسلامي حاجة هذا المتعامل بدون اخذ فائدة كقرض حسن.

مصادر تمويل صندوق القرض الحسن:

١. يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.
٢. الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
٣. الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضاً حسناً.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

تعتبر التجربة الفرنسية من التجارب الناجحة و اللامعة أوروبياً ودولياً، ذلك بالمضي قدماً بانفتاح فرنسا على المالية الإسلامية وذلك من أجل جعل القطب المالي بباريس من أبرز وأهم الأقطاب المالية على المستوى العالمي. لذلك، ما فتئت السلطات الفرنسية تعمل على سن القوانين المنظمة لهذا النوع من العمليات.

الفقرة الأولى: من الأزمة المالية إلى بؤادر حل الأزمة :

لقد جاء على لسان Nicolas Sarkozy الرئيس الفرنسي السابق في إحدى حواراته إبان الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٧ التي عصفت بمختلف دول العالم ما يلي: "أظن أن وكالات التقييم من أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة وذلك لأنهم أساؤوا تقييم المخاطر المرتبط بالعمليات الرائجة بالأسواق المالية العالمية... فهاته الوكالات فشلت في مهامها"^(٢٧). وأضاف إلى ما سبق، أنه يلزم تقوية جاذبية القطب المالي الفرنسي، و جعله في أقرب وقت من الأقطاب المالية التنافسية في الصناعة المالية-التكنولوجية والابتكار^(٢٨).

إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠. (25)

(سمحان، حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية، مطابع الشمس، عمان، ص ٩٨. (26)

*Marc Ladreit de Lacharriere, le droit de noter, les agences de notation face à la crise, Ed. Grasset&Fasquelle, 2012, p135

*Dina Abdel Moneim, le contrat de financement islamique à la lumière du droit français, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Montpellier 1, 2013, p 25 et suiv.

وعلى نفس المنوال، ذهبت وزيرة الاقتصاد و المالية و التشغيل السابقة Christine LAGARDE أثناء انعقاد المؤتمر الثاني الفرنسي المتعلق بالتمويل الإسلامي، حيث كشفت أن التمويل الإسلامي بفرنسا يعرف تطوراً مستمراً خاصة أمام إرهابات عديدة⁽²⁹⁾، أولها الضغوط التي مارسها المجتمع المدني الفرنسي من أجل تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية على كل من التمويل و الاقتصاد، بحيث لعب أفراد المجتمع المدني الفرنسي دوراً مهماً في هذا المضمار مطالبين بتعميم المعاملات المالية الإسلامية⁽³⁰⁾. وثانيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي قهقرت اقتصاديات مختلف الدول الرأسمالية الكبرى، دفعت بالسلطات الوصية على الجانب الاقتصادي إلى البحث عن أساليب من شأنها إعادة تنشيط السوق المالية الفرنسي. هذا الطرح تم تأكيده من قبل كل من الأستاذين Laurent و pierre Crocq و Aynés اللذين أشارا إلى أنه يلزم تعديل عدة مفاهيم قانونية من أجل استقبال التمويل الإسلامي و بالتالي إصدار صكوك على أساس القانون الفرنسي⁽³¹⁾. فقد حذا عضو مجلس الشيوخ الفرنسي sénateur PhilippeMarini نفس الاتجاهات السابقة مؤكداً في أحد تقاريره المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، على أن التمويل الإسلامي يهدف إلى تطوير الخدمات البنكية و المنتجات المالية المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية و التي يلزم أن تخضع لمراقبة هيئة محدثة لهذه الغاية و المتمثلة في مجلس المطابقة للشريعة، وأضاف إلى ذلك أن سوق التمويل الإسلامي بلغت قيمته ٧٠٠ مليون دولار في غضون أقل من ١٠ سنوات⁽³²⁾.

وخلص عضو مجلس الشيوخ Philippe Marini إلى أنه حان الوقت من أجل تقوية جاذبية القطب المالي لباريس، ووضع حد لمبدأ الترقب و الانتظار Attentisme المنتهج من قبل السلطات المختصة عن طريق القيام بتدخلات تشريعية محدودة محتشمة و خجولة⁽³³⁾.

و الواضح من هذا، أن التمويل الإسلامي لم يأت وليد الصدفة أو تلقائياً من السلطات المختصة، بل إنه اعتمد بعد الظروف التي عصفت بالاقتصاد الدولي و المطالبات غير المتناهية من قبل الشريحة المسلمة و الراغبة في التعامل بأدوات مالية إسلامية، ثم استقطاب أموال كل من المستثمرين الخليجيين خاصة بعد ارتفاع سعر البترول⁽³⁴⁾.

لذا، فإن وزارة المالية و الاقتصاد و التشغيل الفرنسية بقيادة السيدة Christine LAGARDE أعدت تعليمية Instruction مهمة تضمنت بتفصيل الجانب الضريبي و في بعض الأحيان المفاهيمي لعدة مؤسسات قانونية و كانت هذه الخطوة بمثابة الانطلاقة الحقيقية نحو تبني عدة عقود و أدوات مالية إسلامية.

²⁹-Dina Abdel Moneim, thèse précitée, p25-26

³⁰-HimeurChihab Mohammed et ABDELMOUMEN Nedra, La finance islamique face au droit francais, Ed. L'Harmattan, 2015, p 7

*Freddy Lemaitre, La monnaie comme objet de sûretés, préface de Michel Grimaldi, LGDJ, 2017, p 436

*Freddy Lemaitre, op cit, p 436 N°398.

*Freddy Lemaitre, op cit, 437

*Geneviève CAUSSE-BROUQUET, la finance islamique, Ed. Revue banque, 2009, p 13 et suiv

*Thibaud Boucharlat, le cadre fiscal de la finance islamique en France et en Grande Bretagne, les apports de l'instruction 4FE/09 du 25 février2009 sur le régime fiscal des opérations de Murabaha et d'émission de Sukuk, Editions universitaires Européennes, 2010, p 9 et suiv

الفقرة الثانية: الإطار القانوني للتمويل الإسلامي:

أقدمت السلطات الفرنسية على خطوات عملاقة في مجال المعاملات المالية الإسلامية بتنظيمها عدة أدوات مالية متوافقة و تعاليم الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى خلق جهاز أسوة بما عليه في تجارب الدول الإسلامية كماليزيا مثلا، يتكفل بمطابقة جل العمليات لقواعد الشريعة الإسلامية، ذلك من أجل توفير المناخ الملائم و واضح المعالم للراغبين في المعاملات الإسلامية .

أولا-القوانين الضريبية:

أصدرت وزارة المالية و الاقتصاد و التشغيل الفرنسية تعليمية رقم 4/FE/09 الصادرة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ المتعلقة بالنظام الضريبي المطبق على عمليات المرابحة و إصدار الصكوك، حيث تم تعريف عقد المرابحة بموجب هذه التعليمية الموما لها أعلاه بأنه عقد بيع يبيع بموجبه بائع أصل لممارس المعاملات المالية الإسلامية – بنك مثلا- من أجل إعادة بيعه إلى مستثمر معين مقابل ثمن معين و مقسط ويسمى كذلك بالبيع بالتقسيط^(٣٥)، أما الصكوك فقد تم تعريفها بأنها أدوات مالية تمثل ملكية شائعة في أصول مالية أو نشاط استثماري معين^(٣٦).

لم يتوقف المد التشريعي الفرنسي عند هذين النوعين من الأدوات المالية الإسلامية، وإنما تم إصدار تعليمية إلى جانب التعليمية الموما إليها أعلاه التي همت كل من المرابحة و الصكوك؛ تعليمية أخرى رقم 4/FE/S4/10 الصادرة بتاريخ ٢٣ يوليوز ٢٠١٠، بحيث عرفت عقد الاستصناع بأنه عقد يطلب بمقتضاه شخص يسمى الزبون –أي طالب الصنعة- من شخص يسمى الصانع Fabricant صناعة شيء له إما منقول أو عقار مقابل ثمن يدفع حسب الاتفاق إما بتعجله أو بتقسيطه^(٣٧). و بعبارة أخرى، يعرف بأنه كل عقد يشتري به شيئا مما يصنع يلتزم بموجبه أحد المتعاقدين، البنك التشاركي أو العميل، بتسليم مصنوع بمواد من عنده، بأوصاف معينة يتفق عليها، وبثمن محدد يدفع من طرف طالب الصنعة أي المستصنع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين^(٣٨).

ثانيا: أجهزة التوظيف الإسلامية

لم يفرد المشرع الفرنسي لصناديق الاستثمار الإسلامية قانوناً خاصاً بها باعتبارها أحد الأجهزة الفاعلة في السوق المالي الإسلامي، و إنما تأخذ شكل أجهزة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المصطلح عليها ب OPCVM^{٣٩} أو شكل صناديق الاستثمار البديل المصطلح عليها ب fond d'investissement alternatifs^{٤٠}، و يظهر من ذلك أن صناديق التوظيف الإسلامية تشتهر بل تخضع لما تخضع له تلك التقليدية، لكن فطن المشرع الفرنسي لهذا الأمر و ألزم الصناديق الإسلامية باتباع عدة معايير أهمها ذلك

*Thibaud Boucharlat, le cadre fiscal de la finance islamique en France et Grande Bretagne, Les apports de l'instruction 4 FE/09 du 25 février 2009 sur le régime fiscal des opérations de Murabaha et d'émission de Sukuk, Edition universitaires européennes, 2010, p 16

³⁶- Michael Moaté, La création d'un droit bancaire islamique, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de la Rochelle, 2011, p 126

<http://archives-bofip.impots.gouv.fr/bofip-A/g3/g2/g18/24049-AIDA.html>

*عبد السلام أحمد فيغو، العقود التشاركية، المرابحة و المشاركة و الإيجار و الفراض و السلم و الاستصناع و عقود المشتقات المالية، منشورات مجلة الحقوق، دار نشر المعرفة، ٢٠١٦، ص ٨٣

³⁹ - Organisme de placement collectif des valeurs mobilières.

*Elisabeth Forget, les fonds d'investissement islamique en droit français, in les cahiers de la finance islamique, N°5, 2013, p 64

التمثل في تكوين أو تركيبة المحفظة المالية التي يتكفل بإدارتها هذا الصندوق، على أن تكون مطابقة للشريعة الإسلامية و إن كان هذا الصندوق يمسك محفظتان إحداهما تتعلق بالعمليات التقليدية و أخرى تتعلق بعمليات إسلامية، فيتعين عليه أن تكون هذه الأخيرة مستقلة عن بعضها البعض^(٤١).

و بناء على هذا المعطى، ذهب غالبية الفقه المتخصص في التمويل الإسلامي الى أن يتعين اعتماد مبادئ أخلاقية غير مالية Extra-financier أمام هذا الفراغ التشريعي، و يتعين تطبيق أحد الدوريتين الصادرتين عن سلطة السوق المالية الفرنسي لسنة ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ المحددة للمعايير المطبقة على أجهزة التوظيف المتخصصة في مسك محفظة إسلامية. ومن ثمة يتعين على الشركة المسيرة للصندوق استيفاء الشروط التي نص عليها المشرع الفرنسي بموجب المادة L.214-614, V من المدونة النقدية و المالية الفرنسية، إذ نصت على أن الصندوق يلتزم بتحديد في نظامه العام الأبعاد الاجتماعية و البيئة و الأخلاقية التي يتعين على الشركة المسيرة احترامها في كل عملية بيع و شراء السندات^(٤٢).

و هكذا، فإن الصناديق العقائدية Fond confessionnel- كما اصطلح عليها الفقه- لا يمكن أن تتكون محفظتها إلا من أصول مطابقة لتلك العقيدة، فلو كانت إسلامية التزم بالتعاليم الإسلامية، ولو كانت غير إسلامية التزم بالقواعد العقائدية^(٤٣).

ثالثا-هيئة المطابقة

تماشيا مع طبيعة المعاملات الإسلامية، تم إحداث المجلس الديني أسوة بالتجارب المقارنة Conseil religieux و يتكفل بمهمة المراقبة و المطابقة، فكل المؤسسات المالية الإسلامية الفرنسية ملزمة بإحداث هيئة للمطابقة تتكون من مستشارين لديهم صلاحية المراقبة أي مراقبة مجمل العمليات التجارية و البنكية من إنشائها الى تسويقها. و يلتزم أعضاء المجلس بمراقبة مدى توافق المنتوجات المطروحة للجمهور مع أحكام الشريعة الإسلامية^(٤٤).

وقد صرح السيد Christian Noyer والي البنك الفرنسي سنة ٢٠٠٩ أن : السلطات البنكية ملزمة بالتأكد بأن البنوك الإسلامية منصهرة بشكل سليم مع البيئة المصرفية أو البنكية التقليدية التي سوف تكون في فرنسا. لذلك تطرح في هذا المقام أسئلة مهمة تتعلق بمسألة منح الاعتماد للبنوك الإسلامية، لا سيما الجوانب المتعلقة بالحكامه و دور لجنة الشريعة و التصنيف القانوني لحسابات الاستثمار القائم على مبدأ اقتسام الأرباح والخسائر والنتائج المترتبة عليه و أثرها على النظام المالي الفرنسي فيما يتعلق بضمان الودائع و إدارة السيولة و الولوج الى تمويلات البنك المركزي الأوروبي، ثم إصدار أصول مؤهلة مقبولة كضمان^(٤٥).

و الواضح من هذا، أن والي البنك المركزي الفرنسي أكد على أهمية لجنة الشريعة بالنسبة للبنوك الإسلامية، خاصة وأن هامش الخطر مرتفع بالنسبة لهذه البنوك، و نقصد الخطر الشرعي.

⁴¹ -Elisabeth forget, op cit, p 65et 68

Op cit, p65-66

*Elisabeth Forget, op cit, p 69 et suiv.

*MballoThiam, De la religion à la banque : contribution à l'étude d'un droit bancaire islamique en France, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Toulon, 2013, p 232

*AasemMadkhali, Le rôle de la supervision des banques islamiques, approche islamo-juridique, thèse pour l'obtention du doctorat en Droit, université de Cote D'azur, 2016, p 15 et suiv

*MballoThiam, De la religion à la banque : contribution à l'étude d'un droit bancaire islamique en France, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Toulon, 2013, p 234

تشتمل الهيئة الشرعية على ثلاثة أو خمس متخصصين في القانون الإسلامي Droit islamique أي فقهاء بالمفهوم الشرعي، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة للبنك الفرنسي. و تعقد هذه الهيئة اجتماعاتها على الأقل مرة في السنة، وإعداد تقرير يعرض على الأعضاء المساهمين^(٤٦).

رابعاً-التأمين التكافلي: ذهب غالبية الفقه الفرنسي الى أن التأمين التكافلي يجد تطبيقاته في التأمين التعاضدي Assurances mutuelles المنصوص عليه بموجب المواد L.322-26-1 الى L.322-26-8 من مدونة التأمينات الفرنسية، بحيث عرف المشرع الفرنسي شركات التأمين التعاضدي بأنها أشخاص معنوية لا يهدفون الى تحقيق الربح، فالتأمين التكافلي أو التعاضدي بتعبير المشرع الفرنسي يقوم على التآزر و التعاضد بين عدد من الأشخاص من أجل تلافي الأضرار التي يمكن أن تلحق بهم والتكفل بها^(٤٧).

وقد اتضح مما سبق، أن المشرع الفرنسي استغنى عن عبارة التكافل المستعملة من قبل الفقه، و جعل من التأمين التعاضدي النموذج الأمثل للتأمين التكافلي الموافق للمبادئ الشريعة. لكن ما يعاب على المشرع الفرنسي الذي تبنى عدة أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية و المشار إليها أعلاه، أنه لم يشر إلى هيئة المطابقة في مضامين المواد المنظمة للتأمين التعاضدي^(٤٨).

الفقرة الثالثة: إشكالات تطبيق التمويل الإسلامي

يبدو من الضروري في هذا المقام التطرق الى عدة إشكالات أثارها الفقه الفرنسي، و ذلك من أجل إبداء آراء فقهية تنهل منها كحلول ناجعة في كل ما اشتد و التيسر على المتخصصين على المستوى العملي و النظري.

أولاً: إشكالية تعدد المذاهب الفقهية

لقد أثار أحد المتخصصين الفرنسيين مسألة في غاية الأهمية تتمثل في أن التمويل الإسلامي من شأنه خلق حالة من انعدام الاستقرار القانوني L'insécurité juridique المنبثقة عن تعدد المذاهب الفقهية، حيث يوجد المذهب المالكي و الحنفي و الشافعي و الحنبلي و الظاهري، فالدول الإسلامية لم تقع في هذا الحيف و ذلك لأسباب تاريخية محضة^(٤٩).

وأضاف نفس الفقيه في معرض تحليله لهذا الإشكال، أنه يعتبر تعدد المذاهب الفقهية حاجزاً معرقلاً لتنمية و تطور التمويل الإسلامي بفرنسا على وجه الخصوص، و باقي الدول غير إسلامية على وجه العموم. فأشار إلى أن كل مذهب من هذه المذاهب له خصوصيته وطبيعته وتقنياته الخاصة غير تلك المعتمدة من قبل مذهب آخر^(٥٠).

*MballoThiam, thèse précitée, p234.

<https://www.legifrance.gouv.fr/>

⁴⁸ - Edward Budd, les particularités du Takaful (Assurance selon l'islam), mémoire pour l'obtention du master en droit européen comparé, université de panthéon Assas, 2016, p 34 et suiv.

*François Guéranger, Finance islamique, une illustration de la finance éthique, Ed. DUNOD, paris, 2009, p218

*François Guéranger, op cit, p 31

L'insécurité juridique est sans doute un obstacle important au développement de la finance islamique.

*François Guéranger, op cit, p 218

و على هامش ما سبق، أثار الفقيه الفرنسي Jean Marc Moulin نقطة في غاية الأهمية تتمثل في مسألة إدراج قواعد عقائدية و دمجها في نظام قانوني علماني، الأمر الذي من شأنه أن يخلق حالة من الانقسام والازدواجية بين القواعد الشرعية والوضعية، ومن ثمة يطرح التساؤل حول التوافق بين قواعد الشريعة و قواعد القانون الوضعي الفرنسي ذات الطابع العلماني. ففي الواقع، يظهر من المواجهة بين قواعد الشريعة و القانون الوضعي الفرنسي، أن هذا الأخير يتسع ليشمل الأول^(٥١).

ثانياً: الإشكال الضريبي:

يمكن إجمال أهم و أبرز الإشكالات الضريبية التي واجهتها فرنسا بمجرد استقبالها و تنظيمها لبعض الأدوات الشرعية، يتمثل الأول في مسألة ازدواجية الضريبة المفروضة على عقد المراهبة على اعتبار أن هذا العقد الأخير يتمثل في شراء بنك معين لأصل مالي معين بناء على طلب المشتري و بيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأول، يتضح مما سبق أن المراهبة بيع يتضمن نقل مزدوج لملكية الأصل المطلوب، الأولى تنقل إلى البنك و الثانية إلى المشتري الأخير. و بعبارة أخرى، يتضمن عقد المراهبة عمليتين، الأولى هي شراء أصل معين عقار مثلاً من قبل بنك، و الثانية هي بيع العقار للزبون، الأمر الذي يستوجب معه تضريباً مزدوجاً، و معنى ذلك أن عقد المراهبة يخضع الى ضريبتين الأولى مطبقة على البنك و الثانية على المشتري الأخير، ما من شأنه أن يعيق هذا النوع من العقود و يؤدي لا محالة إلى العزوف عن التعامل به^(٥٢).

أما بالنسبة للصكوك، فقد وقعت فرنسا باعتبارها النموذج الأمثل بالنسبة للمغرب في نفس الخطأ الذي وقعت فيه ماليزيا، حيث أخضعت الصكوك لنفس النظام الضريبي الذي تخضع له سندات الدين، الأمر الذي يدفع الى التشكيك في مدى شرعية أو موافقة هذه الأدوات للشريعة الإسلامية خاصة وأنها لا تتوفر على نظام ضريبي خاص بها^(٥٣).

المطلب الثالث: التجربة الألمانية

إن ألمانيا من أول الدول الأوروبية التي أصدرت صكوكا من أجل تمويل أحد المقاطعات الفيدرالية و حققت هذه التجربة نجاحاً هاماً على الصعيد الوطني و الدولي، و بالتالي عملت السلطات الألمانية على منح تراخيص لطرح عقود و أدوات مالية إسلامية. رغم ذلك عرفت التجربة الألمانية نوع من العزوف والانكماش عن طلب الأدوات المالية الإسلامية، لكن لم يشكل ذلك عقبة أمام السلطات الألمانية التي رخصت لأحد البنوك الإسلامية للعمل و طرح أدوات متوافقة مع الشريعة و منافسة لتلك التقليدية.

*Jean-Marc moulin, la finance islamique : nouveau paradigme de la finance française ? Coll. Les défis actuels du droit financier, The courent challenges of Financial law, sous la direction scientifique d'Alain Couret et Catherine Malecki, Edi. Joly, 2010, p 502 et 503

*Jean-Marc Moulin, la finance islamique : nouveau paradigme de la finance française ? Coll. Les défis actuels du droit financier, The courent challenges of Financial law, sous la direction scientifique d'Alain Couret et Catherine Malecki, Edi. Joly, 2010, p496 et 497

*Thibaud Boucharlat, le cadre fiscal de la finance islamique en France et en grande Bretagne, les apports de l'instruction 4FE/09 du 25 février 2009, sur le régime fiscal des opérations de Murabaha et d'émission de Sukuk, p 22 et suiv

*Zineb Ramid, techniques de la finance participative : vers une finance standard, Tome 2, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Hassan 2, 2016/2017, p 451.

*Hugues Martin-Sisteron, Finance islamique et financement de projets en France, préface d'Alain Couret, IRJS, 2012, p : 404

لذا، ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى فقرتين، تناولنا في الأولى الملامح الأولى لانفتاح السوق الألمانية قبل الأزمة (الفقرة الأولى)، ثم تطرقنا في الثانية إلى تقوية السوق الألمانية بعدة الأزمنة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: انفتاح السوق المالية الألمانية قبل الأزمة المالية العالمية

تعد السوق المالية الألمانية من أكبر الأسواق الأوروبية وأكثرها جاذبية، لأن نواة هذه السوق الأخيرة هي البنوك و شركات البورصة و شركات التأمين و وسطاء البورصة، و هؤلاء يخضعون لمراقبة جد صارمة من قبل السلطة الفدرالية للمراقبة المالية L' autorité fédérale de supervision financière و المصطلح عليها ب BAFIN^(٥٤)، التي تخضع بدورها لسلطة الوصاية المتمثلة في وزارة المالية. هذا الجهاز يراقب حوالي ٢٧٠٠ بنك و ٨٠٠ مؤسسة مالية و شركات التأمين^(٥٥).

تميزت السوق الألمانية بكونها سوقاً مفتوحاً على كافة المستويات، حيث أتاحت للمستثمرين عدة أدوات مالية من أجل سد رمقهم، و كانت السوق الألمانية قبل سنة ٢٠٠٤ تطرح فقط الأدوات المالية التقليدية، و هو ما تم استنكاره من قبل الطائفة المسلمة بألمانيا و الراغبة في التعامل بأدوات مالية إسلامية^(٥٦)، بحيث شهدت ألمانيا سنة ٢٠٠٤ أول إصدار لصكوك نفعية أي تلك ممثلة لحق انتفاع بما يقارب ١٠٠ مليون يورو مقيدة بأجل ٥ سنوات و الذي تم تقييمه ب AAA ، و نسبة الفائدة التي اعتمدت إذ ذاك تساوي النسب المعتمدة أوريبور Euribor التي كانت تساوي في تلك الفترة ٠ % . و تمت إدارة هذه العملية من قبل Citigroup و Kuweit finance و اكتتب ما يقارب ٦٠ % من الاستثمار الموجه لدى مملكة البحرين و الإمارات العربية المتحدة^(٥٧).

و منذ ذلك الوقت تعالت الأصوات و الطلبات الراغبة في التعامل بأدوات مالية إسلامية، مما دفع بالجهات الألمانية المختصة إلى النظر في هذه الطلبات التي وصفت بالاحتمالية، غير أن ذلك لم يمنع المؤسسات المالية من بنوك و شركات التأمين من العمل على منتجاتها المالية و البحث عن أدوات مالية متوافقة و الشريعة الإسلامية. و تم توفير عدة عروض Offre أهمها:

- العرض الأول: عرض Commerzbank يتضمن إنشاء أول صندوق إسلامي للتكفل بطرح سندات إسلامية، لكن لم يلغى هذا العرض القبول، و تم الاستغناء عن هذا الصندوق سنة ٢٠٠٦^(٥٨).

- العرض الثاني: يتعلق بصك ساكس أنيلت Sakk Saxe Anhalt وهذا الصك هو صك سيادي باعتبار أن أحد المقاطعات الفيدرالية الألمانية هي التي أصدرته، و حقق نتائج جد مبهرة و غير متوقعة^(٥٩).

- العرض الثالث: عرض Deutsche Bank، تعتبر هذه المؤسسة البنكية الأخيرة من أبرز المؤسسات البنكية الألمانية تطوراً في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث حازت أولاً على جائزة Euromoney

⁵⁴ - Bundesanstalt für Finanzdienstleistungsaufsicht

*Hafsa Lamrani, La finance islamique en Allemand, in cahier de la finance islamique, N°6, 2014, p 116

*M.Fahim khan and Mario porzio, Islamic Banking and finance in the European union, Edition, Edward Elgar publishing, 2010, p 179

يتضح مما سبق أن التمويل الإسلامي و المعاملات الإسلامية لم تكن موجهة للطائفة المسلمة بألمانيا، بل كمختلف الأدوات الإسلامية طرحت لجذب و استمالة الى جانب المسلم الألماني المسلم غير ألماني.

*Mahmoud El Gamal, finance islamique, aspect légaux, économiques et pratiques, traduction et adaptation de Jacqueline HAVERALS, de BOECK, 2010, p 149

*Hafsa LAMRANI, op cit, p 119

*Geneviève CAUSSE-BROQUET, La Finance islamique, Ed. Revue Banque, 2009, p 79.80

كمؤسسة مالية أكثر تطوراً وتجديداً، خاصة و أن هذه المؤسسة البنكية طرحت عدة أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ كالمرابحة و الإجارة و المشاركة، علماً أنها تتوفر على فريق متخصص في المالية الإسلامية موجود في كل من دبي و الدوحة و ماليزيا^(١٠).

الفقرة الثانية: تقوية السوق الألمانية بعد الأزمة المالية العالمية

بعد الأزمة العالمية التي عصفت بمختلف الدول الرأسمالية الكبرى، ورغم تعدد العروض (التي هي في أصلها عبارة عن نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية) و قلة الطلبات الأمر الذي أدى الى حل عدة مؤسسات مالية و صناديق التوظيف ذات الغرض الإسلامي. عملت السلطات الألمانية على توفير المناخ الملائم والمنفتح كلياً على الصيرفة الإسلامية، خاصة بعدما كثرت الحديث عنها و تم التأكيد على أنها قادرة على الصمود أمام الهزات المالية و الاقتصادية. بحيث رخصت السلطات الألمانية المتمثلة في سلطة السوق الفيدرالية الألمانية لأول بنك ألماني إسلامي لا يمارس كمنشآت إلا المعاملات المالية الإسلامية و المسمى KUVEYT TURK BANK و ذلك بشراكة بين بيت التمويل الكويتي و Earnst&Young . فالسلطات الألمانية بدت متخوفة من الإقدام على هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر، حيث لم تمنح في البداية لهذا البنك إلا رخصة مؤقتة و جزئية، و المسماة^(١١) بـ *Drittstaateneinlagenvermittlung*.

و منذ ٢٠١٠ بدأت هذه المؤسسة البنكية الإسلامية بطرح أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كعقد المرابحة و الإجارة و السلم و القرض الحسن. كما تم فتح عدة وكالات في مختلف أقطار الدولة الألمانية من أجل استقطاب زبانة مهمة سواء أكانت إسلامية أم لم تكن كذلك.

المبحث الثاني: مظاهر تطور التمويل الإسلامي في الدول الأنكلوأمريكية

يعكس انتشار المالية الإسلامية على المستوى العالمي قوة النظام المالي الإسلامي بالمقارنة بالنظام المالي و الاقتصادي التقليدي الهش و القابل للانحيار بين الفينة و الأخرى، والذي تعرض لهزات مختلفة منذ ١٩٢٩ و أزمة نمور آسيا، و آخرها الأزمة المالية العالمية Subprime لسنة ٢٠٠٨. وهو ما جعل النظام الاقتصادي الدولي ينفث كلياً على المعاملات المالية الإسلامية، فزعما الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية كبريطانيا و أمريكا اعتمدتا هذا النوع الجديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخلاقية إلى جانب الأدوات التقليدية.

ولقد ارتأينا فصل التجربة البريطانية و إن كانت دولة أوروبية و تناولها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتحدان في اللغة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التشابه الكبير بينهما من حيث الأنظمة القانونية المعتمدة من قبلهما. لذا، قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في الأول التجربة البريطانية (المطلب الأول)، و تطرقنا في الثاني إلى التجربة الأمريكية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التجربة البريطانية

اتسمت التجربة البريطانية بكونها من التجارب الناجحة و القديمة من حيث الظهور، لأنها بدأت العمل بالأدوات المالية الإسلامية منذ ما لا يقل عن ثلاثين سنة حيث تميزت بكونها عرفت تذبذباً ثم تطوراً صارخاً، و غدت بريطانيا كالنجم الساطع في سماء المالية الإسلامية في الدول الغربية.

*Hafsa Lamrani, op cit, p 119

*Hafsa Lamrani, op cit, p 122-123

لذلك، ارتأينا معالجة هذه التجربة من خلال فقرتين، تناولنا في الأولى بواعث تطور التمويل الإسلامي (الفقرة الأولى)، ثم أثرنا في الثانية التطرق لمرحلة التوسع والانتشار (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: بواعث تطور التمويل الإسلامي

لقد أرجع بعض الباحثين ظهور التمويل الإسلامي في بريطانيا إلى بداية سنة ١٩٨٠ حيث راهنت هذه الأخيرة على التمويل الإسلامي من أجل تقوية جاذبية السوق البريطانية ذلك من خلال فتح أبوابها على المعاملات الإسلامية بدون أي تنظيم قانوني لهذا النوع من المعاملات^(١٢)، لكن ليس بخاف على المتتبع للواقع المالي و المصرفي في الدول الأوروبية خاصة بريطانيا أنه يشهد تنامياً متسارعاً وبالتالي انتشرت المالية الإسلامية انتشار النار في الهشيم في السوق البريطانية، و ما كان لبريطانيا إلا أن تعتمد في بداياتها شأنها شأن باقي التجارب ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و ذلك من أجل توفير طلبات كل من الراغبين في الحصول على منتجات موافقة للشريعة، و بتزايد الإقبال على المنتجات المالية الإسلامية، عملت بريطانيا على تعديل القوانين المنظمة للمجال البنكي بتغييرات جد محدودة يطبعها الحذر و التخوف من فشل التجربة، معتمدة في ذلك على فكرة **تمهل و تبصر أو انتظر و انظر** المصطلح عليها باللغة الإنجليزية Wait and See الذي تم إتباعه من قبل عدة دول منتظرة النتائج الممكن تحقيقها بطرح أدوات مالية إسلامية^(١٣).

وهكذا، فبريطانيا اعتمدت على التجربة الماليزية كمرجعية لتجربتها التي لازلت في المهد حينذاك، و تم طرحها لأول مرة في سوقها المالي بلندن أدوات مالية هامة كعقد المرابحة المصطلح عليه باللغة الانجليزية Commodity Murabah و استخدمت هذه الأداة المالية في بورصة لندن للمعادن London Metal Exchange بغية توفير السيولة للمؤسسات و المستثمرين العاملين في هذا المجال^(١٤).

تطورت التمويل الإسلامي في بريطانيا بفضل البنوك الخليجية التي استثمرت أموالاً طائلة في السوق المالية بلندن، حيث تعد شركة البركة للاستثمار من المساهمين بشكل مباشر في تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية، كما أن البنوك الكويتية دخلت على الخط و أثرت إيجابياً في الاقتصاد البريطاني بطرحها لأدوات مالية إسلامية للطائفة المسلمة الموجودة ببريطانيا^(١٥).

ولقد أصدر أحد اللوردات الانجليز Lord Edward George أهم خطاب أو بلاغ Speech حول التمويل الإسلامي سنة ١٩٩٥ ألقاه في الندوة التي نظمتها المؤسسة الإسلامية Islamic Foundation، و ذلك حينما كان يشغل منصب مدير عام بالبنك المركزي البريطاني. و أشار في معرض حديثه الى: الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي و التطور الذي يعرفه هذا الأخير في العالم الإسلامي و ظهوره على الساحة الدولية. و أضاف فضلاً عما سبق، ضرورة وضع المالية الإسلامية بمفهومها التقليدي و ملاءمتها وواقع السوق المالية بلندن المتميز بكونها من أهم الأسواق العالمية ويطبعها "التجديد التنافسي

*Jonathan Ercanbrak, the transformation of Islamic law in global financial market, Cambridge university press,2015,p 144

*Kader yahya, La finance islamique au royaume uni : quel cout pour le consommateur ? Etude comparative avec la finance classique, in cahier de la finance islamique, N°5, 2013, p 31

*Michael Ainley, Ali Mashayekhi, Robert Hicks, arshadurRahman and Ali Ravaliala, Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges, 2007, p 6 published in this website : https://www.isfin.net/sites/isfin.com/files/islamic_finance_in_the_uk.pdf

*Jonathan Ercanbrak, the transformation of Islamic law in global financial market, Cambridge university press,2015, p142

”competitive innovation” و في نفس السياق، أشار الى مسألة المراقبة و قارنها بما عليه الحال في البنوك التقليدية، مؤكداً على تشابه هذه الأخيرة بالبنوك الإسلامية في عدة مناحي. و ختم كلمته بأن هناك نوعاً من الضبابية و احتمال أن تكون الكثير من المسائل صعبة من قبيل السيولة و إدارة المخاطر، لكن يجب أن تكون مفهومة من قبل المسؤولين والمشرفين على المجال^(٦٦).

و الواضح مما سبق، أن السلطات البريطانية اهتمت بالتمويل الإسلامي وذلك وعياً منها بأنه أحد المجالات الخصبة غير موجد إلا بالدول الإسلامية كالسعودية و ماليزيا و البحرين، و من ثمة عملت على توفير المناخ المشتمل على مختلف أنواع الأدوات المالية سواء التقليدية أو الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز و تقوية كفاءة السوق المالية بلندن، و ذلك من أجل توفير السيولات اللازمة لهذه السوق الأخيرة.

الفقرة الثانية: التوسع و الانتشار:

انطلقت بريطانيا انطلاقاً عملاقة في مجال التمويل الإسلامي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي و بداية سنة ٢٠٠٠، حيث عرف التمويل الإسلامي تطوراً كمياً و كيفياً هائلاً؛ بتوفير أدوات مالية متنوعة و ذات جودة عالية و توسيع نطاق التمويل الإسلامي من خلال فسخ المجال أمام عدد كبير من الفاعلين الاقتصاديين^(٦٧)، و كانت بريطانيا أول بلد أوروبي يسن تشريعات قانونية تتعلق بالمالية الإسلامية، فقد ألغت الحكومة البريطانية التضريب المزدوج على كل العقود الناقلة للملكية كعقد المراجعة و عقد الإجارة؛ نقصد الإجارة المنتهية بالتملك؛ وذلك بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٣، أدى هذا التغيير الذي أهمل الجانب الضريبي إلى جعل الأدوات المالية الإسلامية أكثر تنافسية و تضاهي الأدوات المالية التقليدية المتداولة ببورصة لندن^(٦٨).

ففي سنة ٢٠٠٤ رخصت هيئة الرقابة على الخدمات المالية Financial services Authority لأول بنك إسلامي قائم بالذات متخصص فقط في المعاملات المالية الإسلامية، وهو البنك الإسلامي البريطاني Islamicbank of Britain. و منذ ذلك الحين انفتحت بريطانيا كلياً على المعاملات المالية الإسلامية، إذ تم الترخيص لخمس مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية كبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي و بنك لندن و بنك قطر الإسلامي. فضلاً عن ذلك، تم إحداث شركات التأمين التكافلي المسماة Salam Halal principal insurance Group و تسعة صناديق التوظيف إسلامية، كما تم السماح لعدد متزايد و كبير من الشركات الاستشارية القانونية و المحاسبية و الاستشارات المتعلقة بالجانب الشرعي^(٦٩).

و هكذا، فإن المملكة المتحدة تعتبر البلد الأوروبي الوحيد الذي يضم مؤسسات مالية إسلامية مستقلة بذاتها و لذاتها، رغم أن الفئة المسلمة بهذا البلد لا تتجاوز ثلاثة ملايين مسلم، بخلاف الوضع بفرنسا التي تضم حوالي سبعة ملايين مسلم و ألمانيا أقل من ذلك بكثير حيث تضم أربعة ملايين مسلم^(٧٠).

*Michael Ainley, Ali Mashayekhi, Robert Hicks, arshadurRahman and Ali Ravalia, Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges, 2007, p 8 published on this website:
https://www.isfin.net/sites/isfin.com/files/islamic_finance_in_the_uk.pdf

* Kader yahya, op cit, p 36

*Jonathan Ercanbrak, the transformation of Islamic law in global finance market, Cambridge university press, 2015, p 143

*Jonathan Ercanbrak, op cit, p142-143

*Jonathan Ercanbrak, op cit, p143

و لم تتوقف السلطات البريطانية عند هذا الحد، بل واصلت و استمرت في توفير أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول في البورصة، حيث أصدرت أول صكوك سيادية إسلامية جذبت من خلالها مبالغ هامة من جهة، و من جهة ثانية، بإصدار صكوك سيادية تدفع المستثمر على توظيف أمواله دون أدنى شك أو ارتياب، ثم تقوية مكانة بورصة لندن بين البورصات العالمية و التشجيع على التعامل بصكوك قطاع الخاص^(٧١).

تجدر الإشارة إلى أن السلطات البريطانية أنشأت مؤشراً جديداً للتعاملات الإسلامية في بورصة لندن FTSE Shariah Global Equity Filters، و ذلك من أجل قياس أسعار الأدوات المالية الإسلامية في بورصة لندن أسوة بالأدوات المالية التقليدية، كالأسهم و السندات التقليدية، فغاية السلطات البريطانية تتمثل في إنعاش السوق المالية البريطاني و جعله أكبر الأسواق المالية الإسلامية على المستوى العالمي^(٧٢).

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن القطب المالي بلندن London Financial City من أكبر الأقطاب المالية العالمية، و صنف أحسن قطب مالي على المستوى العالمي، و ذلك لكون هذا الأخير يتوفر على مقومات عالية و منفتح على مختلف أنواع المعاملات و معنى ذلك أنه يوفر للمستثمرين غير المسلمين و المسلمين كل ما يحتاجون إليه من تشجيعات و تحفيزات قانونية و ضريبية كانت تشكل عائقاً لهؤلاء و كل ذلك رغبة من السلطات البريطانية من أجل توفير المناخ المناسب و الملائم للاستثمار.

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية

ما لا يقبل الجدل هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت سباقة دائماً إلى ابتكار الأدوات المالية الأكثر بروزاً و أهمية على المستوى الدولي، حيث تعتبر هذه الدولة على مر التاريخ زعيمة النظام الرأسمالي بدون منازع، الأمر الذي جعلها توفر للمستثمرين المناخ المتميز بالتشجيعات القانونية و الضريبية من أجل الاستثمار، لكن رغم كونها -أي الولايات المتحدة الأمريكية- تتوفر على أكبر الأسواق المالية على المستوى العالمي، إلا أنها تخوفت كثيراً من الانفتاح على المالية الإسلامية، و إن كانت تراقب عن كثب التجربة البريطانية، التي بدأت منذ سنوات و تعد كما مر معنا من التجارب الأكثر نجاحاً على المستوى العالمي. و أمام تطور السوق الرهنية بالولايات المتحدة عملت السلطات الأمريكية على التدخل من أجل دفع الشركات العاملة في السوق الرهنية من أجل الانفتاح على المالية الإسلامية، و يرجع الفضل في ذلك إلى وكالة التقييم المسماة Freddie Mac التي أعدت تقريراً مفصلاً عن التمويل الإسلامي و النجاحات المبهرة المحققة في بعض دول العالم^(٧٣).

واتسمت التجربة الأمريكية إلى حدود ٢٠٠١ بطابع من التحفظ، خاصة بعد الأحداث الأليمة الإرهابية التي شهدتها حينذاك، و من ثمة غدت الولايات المتحدة الأمريكية تربط المالية الإسلامية بتمويل الإرهاب،

*Kara Tan Bhala, Warren Yeh and Raj Bhala, International investment management, theory, ethics and practice, Routledge Edition, 2016, p 108

*Mohamed Arrif, Munawariqbal and Shamsheer Mohamed, the Islamic debt Market for Sukuk securities, the theory and practice of profit sharing investment, Edward Elgar publishing Inc.2012, p 29

⁷²-Antoine Salim Chebli, L'investissement SHARIA COMPLIANT et les entreprises françaises, in Coll. LA finance islamique à la française un moteur pour l'économie une alternative éthique, sous la direction de Jean-Paul Larmée, Edition Bruno Leprince, 2008, p 175

*Frédéric Coste, L'émergence de la finance islamique aux états-unis et en Angleterre, in Coll. La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie une alternative éthique, sous la direction de Jean-Paul Larmée, Edi. Bruno Leprince, 2008, p 127

و هو ما زاد الأمر تعقيداً وتقييداً بالنسبة لهاته الدولة زعيمة الاقتصاد الرأسمالي، فالعلاقة بين المالية الإسلامية و الإرهاب علاقة وطيدة و لا يمكن لدولة كالولايات المتحدة التي طالما ما حاربت بشتى الوسائل تحت عباءة الدفاع عن البشرية من هذا الوباء الإرهابي، تبني أدوات ذات إيديولوجية إسلامية^(٧٤).

لكن، سرعان ما تبعدت هذه الرؤية التي ربطت تمويل الإسلامي بتمويل الإرهاب، خاصة بالتدخل المحايد كما قلنا أعلاه ل Freddie Mac، حيث خلصت السلطات الفيدرالية الأمريكية الى نتيجة مهمة مفادها الفصل و عدم الخلط بين التمويل الإسلامي و تمويل الإرهاب، واستدلوا بأن نفس السؤال طرح بالنسبة للسلطات البريطانية التي تعاملت بذكاء و أعطت للتمويل الإسلامي صورة إيجابية حتى يكون الإقبال عليه من جميع الفئات^(٧٥). وهكذا، فإن مكتب المراقبة للعملة the office of the comptroller of the currency رخص التعامل بأدوات مالية إسلامية في نطاق يوجد ضيق، ذلك أمام تزايد المطالبات الفئة المسلمة الراغبة في تملك عقارات بالولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن جل المطالبات كانت محتشمة في البداية^(٧٦).

وأمام تزايد المطالبات، عملت السلطات الأمريكية على منح تراخيص لتسعة مؤسسات مالية تتعامل بأدوات مالية إسلامية من خلال ظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، و أهم هذه المؤسسات المالية Devon bank و guidanceFinancial و university bank و HSBC bank بالإضافة الى LARIBA House finance و هذه الأخيرة مؤسسة مالية إسلامية يتواجد مقرها الاجتماعي بولاية كاليفورنيا وتتعامل بمعاملات مالية إسلامية محضه، إذ تم طرح لأول وهلة في السوق المالية الأمريكية كل من عقد المرابحة و الإجارة و المشاركة^(٧٧).

ففي سنة ٢٠٠٥، أعلنت Universitybank أنها ستطرح معاملات ١٠٠ % إسلامية، و بالتالي حققت نسبة ١٩ مليون دولار أمريكي حتى سنة ٢٠٠٨^(٧٨). أما بالنسبة لأقدم بنك أمريكي إسلامي LARIBA التي تم إنشاؤها سنة ١٩٨٧ و تخصص في تمويل شراء المنازل و اصطلاح على العمليات التي كانت تقوم بها ب Riba-Free ومعنى ذلك أن هذه المؤسسة المالية كانت توفر لزبائنها شراء منازلهم دونما إرهابهم بالفائدة غير العادلة من خلال عقود الإجارة واقتناء و عقد المشاركة المتناقصة Diminishing Musharaka^(٧٩).

لقد ذهب أجد الباحثين الأمريكيين Bill Maurer إلى أن الأدوات المالية الإسلامية سواء سُوقَت من خلال البنوك الحرة Banques libérales أو البنوك المحافظة Banques conservatrices، فهي تعد أكثر عدلاً من غيرها، وذلك لأنها تقوم على فكرة اقتسام الأرباح و الخسائر و بالتالي توزيع المخاطر بين البنك و الزبون^(٨٠).

و تجدر الإشارة إلى أن مجمل العقود التي كانت مطروحة للتداول في السوق الأمريكية انتقدت نقداً لاذعاً من قبل الفقهاء المختصين في المعاملات المالية الإسلامية حيث ينصون في مجلس الفقه الإسلامي

74* Idem

*Frédéric Coste, op cit, p 127-128

* FrédéricCoste, op cit, p 128

*Kimberly J, Tacy, Islamic Finance: A Growing Industry in the United States, Vol.10, UNC, school of law, p 366 published on : <http://scholarship.law.unc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1211&context=ncki>

78-FrédéricCoste, op cit, p 130

*Kabir Hassan and Mervyn K. Lewis, Handbook of Islamic banking, Edward Elgar publishing. Inc, 2007, p 426 and following

80- Frédéric Coste, op cit, p 131

الأمريكي Assembly of muslimsjurist of America، كما أنه طلب من هذا المجلس الحافل بخيرة من المتخصصين في المالية الإسلامية تقويم الأدوات المالية التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، فأجابوا بأن الأدوات المطروحة من قبل Guidance خاصة عقد المشاركة المتناقصة تعد غير مشروعة و ذلك للسبب التالي: فإذا اشترى الفرد المتعاقد مع البنك كل حصصه حسب طبيعة العقد، لا يتعين على البنك أن يلزم الزبون بدفع مبلغ إضافي في النهاية حتى يمتلك العقار المتعاقد عليه نهائياً، لأن ذلك يتنافى و عقد المشاركة المتناقصة المتعارف عليه فقها^(٨١).

وإلى جانب المؤسسات المالية السابقة، تم إنشاء عدة أجهزة للتوظيف ذات طبيعة إسلامية، ذلك من أجل توسيع دائرة المعاملات المالية الإسلامية و بالتالي انفتاح بورصة نيويورك New York stock exchange و بورصة شيكاغو Chicago Board of Trade و بورصة فيلادلفيا Philadelphia stock exchange على الأدوات المالية الإسلامية القابلة للتداول و التسعير بالبورصات الأميركية.

وما يسترعي الانتباه، أن السلطات الأمريكية خطت خطوات حثيثة في هذا المجال بإنشائها مؤشر البورصة لأكبر بورصات الولايات المتحدة الأمريكية أسوة بما عليه الحال بالنسبة للأدوات المالية التقليدية المتداولة بالبورصات الأمريكية. يعتبر مؤشر Dow Jones المؤشر الأكثر شهرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعكس تطور الأسهم الأكثر نشاطاً و أهمية. لذا، تم إنشاء مؤشر يتضمن نفس التسمية مضاف إليها عبارة إسلامي و هو Dow Jones IslamicMarket index وذلك من أجل قياس أسعار التعامل بالأدوات المالية الإسلامية، كالصكوك مثلاً^(٨٢)

*Bill Maurer, Pious Property: Islamic mortgages in the United states, the Roussel stage Foundation, Libraryof congress, New York, 2006, p 1.

خاتمة:

بغض النظر عن النجاحات المبهرة و الخلافة للمالية الإسلامية على المستوى الدولي، خاصة في الأسواق المالية الأنجلو أمريكية، و ما لها من وقع دفع بالسلطات الساهرة على الأسواق المالية الى إرجاع القطار الذي زاغ عن سكوته إبان الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨ بتنظيمها لمختلف الأدوات المالية الإسلامية، لكن ليس الدافع من تبني هذا النوع من الأدوات إلا إعادة تنشيط الأسواق المالية و توفير السيوليات اللازمة. بالإضافة الى توفير أدوات متنوعة تتسم بالازدواجية، و معنى ذلك أن الأسواق الدولية تطرح الى جانب الأدوات المالية الإسلامية أدوات تقليدية، الأمر الذي يخلق نوعاً من التردد و المنافسة بين هذه الأدوات. ذلك أن الدول المتقدمة نظرت إلى أن الأدوات المالية التقليدية غير أخلاقية حيث كان لزاماً البحث عن سبل تخليق الأسواق المالية بشكل عام و الأدوات المالية بوجه خاص، تحت ما يسمى بـ *Ethisation*.

ويعكس التمويل الإسلامي المتبنى من قبل الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية انقلاب ظاهرة استقطاب القوانين من الدول العربية المسماة بالثقافة القانونية أو الثقافة القانوني *L'acculturation juridique*، حيث أوضحت التجارب اليوم بأن الدول المتقدمة غدت تبحث في المدونات و المبسوطات و المختصرات من أجل اغناء نظمهم القانونية.

و من أبرز ما يثير الالتباس هو إذا وصفت الأدوات المالية الحديثة المطروحة في الأسواق الدولية لجذب كل من المستثمرين بأنها إسلامية تفيد بأن الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق فيما لم ينص عليه قوانينهم أم لا؟ و بعبارة أخرى، هل قواعد الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق في الأسواق المالية المعتمدة على أدوات مالية شريعة، ذلك باعتبارها قواعد قانونية ملزمة للقاضي، و هل يفترض في القاضي علمه بها أم العكس؟

و على نفس المنوال، نشير الى غياب قوانين تجمع مجمل الأدوات المالية الإسلامية في جل التجارب، حيث تميزت التنظيمات المخصصة لهذه العقود بالتشتت و النقص و القصور، فلم تنظم في التجربة الفرنسية إلا في تعليمات صادرة عن وزارة المالية، و كذلك الشأن بالنسبة لباقي التجارب.

لا بد في الختام من الإشارة إلى مسألتين هامتين، الأولى تتعلق باعتماد التجريبتين الأوروبية و الأنجلو أمريكية كمرجعية أو مصادر أساسية في مجال التمويل الإسلامي بالمغرب، و ذلك فيما حققته هاته التجارب من إيجابيات، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة الماليزية التي تعتبر رائدة في هذا المجال. أما الثانية فتتعلق بالعمل على اعتماد الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي موحد يغني عن ازدواجية النظام المعتمد حالياً.

النتائج:

- ١- مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في إعادة تنشيط الأسواق العالمية وتوفير السيولة اللازمة بعد تبني الأدوات المالية الإسلامية في البنوك.
- ٢- أصبحت الدول الأوروبية وغيرها من الدول العالمية تعمل علي اعتماد الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصاد موحد يغني عن ازدواجية النظام المتعمدة حالياً.
- ٣- اعتماد التجريبتين الأوربية والأنجلو أمريكية كمرجعية أو مصادر أساسية في مجال التمويل الاسلامي بالدول الغربية وذلك بما حققته هذه التجارب من إيجابيات مع الأخذ في الاعتبار التجربة الماليزية التي تعتبر رائدة في هذا المجال.
- ٤- تعدد المذاهب الفقهية يضع الدول الغربية امام محك حقيقي يدفع هذه الدول الي التفكير في العزوف عن تبني المعاملات الإسلامية.
- ٥- إن الشريعة الإسلامية وجدت منذ أربعة عشر قرناً صالحة لكل زمان ومكان، لأنها تتضمن معاملات إسلامية مهمة تبني علي أسس مبنية علي تحقق التكامل والتآزر المجتمعي الذي غاب عن الأوراق المالية التقليدية التي يطبعها الاستغلال وأكل الأموال بالباطل.
- ٦- إن التعاملات الربوية أدت إلي انهيار معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية كما أدت إلي حدوث تغييرات جوهرية في كافة الأنظمة المالية.

التوصيات

- ١- التركيز علي لفت أنظار دول العالم الأوربي وغيره إلى التعامل بالأدوات المالية الإسلامية المطبوعة بالدول العربية والاسلامية حتي تعم الفائدة ويتسع مجال التطبيق.
- ٢- العمل علي حل إشكالية تعدد المذاهب الفقهية بالنسبية للدول الغربية وغيرها ممن يتعاملون بالأدوات المالية الإسلامية، لأن ذلك يخلق حالة من انعدام الاستقرار القانوني.
٣. العمل علي توضيح سوء الفهم الذي يربط المالية الإسلامية بتمويل الإرهاب فالعلاقة بين الإرهاب والمالية الإسلامية وطيد في أذهان دول الغرب والتي تمنعها من تبني ادوات ذات أيولوجية إسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- أحمد إبراهيم بك، المعاملات الشرعية المالية، د ن غ م، ١٩٣٧.
- أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول
- سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية، بين المضاربة و الاستثمار و تجارة المشتقات و تحرير الأسواق، دراسة واقعية للأزمة العالمية، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩.
- شعبان محمد إسلام البراوي، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر، ٢٠٠٢.
- عائشة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- عبد الله بن محسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، أسس و مبادئ و أهداف، الطبعة الحادية عشرة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩.
- عصام أبو النصر، أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٦.
- علي حسن مطر، اقتصادنا الميسر، الطبعة الثانية، د ن غ م، ١٤١٤هـ.
- كارل ماركس، رأس المال، ترجمة الدكتور راشد البراوي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية.
- محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات.
- محمد خضر حسين، الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان و مكان، تقديم و تحقيق محمد عمارة، نهضة مصر للطباعة و النشر، ١٩٩٩.
- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨م.
- موفق خالد إبراهيم، الجوانب القانونية للمتاجرة بالهامش في السوق المالية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

- *AsemMadkhali, Le rôle de la supervision des banques islamiques, approche islamo-juridique, thèse pour l'obtention du doctorat en Droit, université de Cote D'azur, 2016.
- *Alain Couret et Hervé Le Nabasque, Droit financier, 2eme Edi. Dalloz, 2012, 1176et 1177
- *Antoine Salim Chebli, L'investissement SHARIA COMPLIANT et les entreprises françaises, in Coll. LA finance islamique à la française un moteur pour l'économie une alternative éthique, sous la direction de Jean-PaulLarmée, Edition Bruno Leprince, 2008, p 175
- *Dina Abdel Moneim, le contrat de financement islamique à la lumière du droit francais, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Montpellier 1, 2013, p 25 et suiv.
- *Edward Budd, les particularités du Takaful (Assurance selon l'islam), mémoire pour l'obtention du master en droit européen comparé, université de panthéon Assas, 2016.
- *Elisabeth Forget, les fonds d'investissement islamique en droit francais, in les cahiers de la finance islamique, N°5, 2013.
- *François Guéranger, Finance islamique, une illustration de la finance éthique, Ed. DUNOD, paris, 2009.
- *Freddy Lemaitre, La monnaie comme objet de sûretés, préface de Michel Grimaldi, LGDJ, 2017, p 436
- *Frédérique DE LA MORENA, Les frontières de la laïcité, préface de Catherine Kintzler, LGDJ, 2016, p15 et suiv
- *Frédéric Coste, L'émergence de la finance islamique aux états-unis et en Angleterre, in Coll. La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie une alternative éthique, sous la direction de Jean-Paul Laramée, Edi. Bruno Leprince, 2008.
- *Geneviève CAUSSE-BROQUET, La finance islamique, Edi. Revue Banque, 2009.
- *Hafsa Lamrani, La finance islamique en Allemand, in cahier de la finance islamique, N°6, 2014.
- *HimeurChihab Mohammed et ABDELMOUMEN Nedra, La finance islamique face au droit francais, Ed. L'Harmattan, 2015.
- *Hugues Martin-Sisteron, Finance islamique et financement de projets en France, préface d'Alain Couret, IRJS, 2012.
- *Jean Carbonnier, Flexible droit, pour une sociologie du droit sans rigueur, 10eme Edi, LGDJ, 2001, p 434
- *Jean-Marc moulin, la finance islamique : nouveau paradigme de la finance française ? Coll. Les défis actuels du droit financier, The courent challenges of

Financial law, sous la direction scientifique d'Alain Couret et Catherine Malecki, Edi. Joly, 2010.

*Jonathan Ercanbrak, the transformation of Islamic law in global financial market, Cambridge university press,2015.

*Kabir Hassan and Mervyn K. Lewis, Handbook of Islamic banking, Edward Elgar publishing. Inc, 2007.

*Kader yahya, La finance islamique au royaume uni : quel cout pour le consommateur ? Etude comparative avec la finance classique, in cahier de la finance islamique, N°5, 2013.

*Mahmoud El Gamal, finance islamique, aspect légaux, économiques et pratiques, traduction et adaptation de Jacqueline HAVERALS, de BOECK, 2010.

*Marc Ladreit de Lacharriere, le droit de noter, les agences de notation face à la crise, Ed. Grasset&Fasquelle, 2012, p135

*MballoThiam, De la religion à la banque : contribution à l'étude d'un droit bancaire islamique en France, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Toulon, 2013.

* Michael Moaté, La création d'un droit bancaire islamique, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de la Rochelle, 2011.

*Mohamed Arrif, Munawariqbal and Shamsheer Mohamed, the Islamic debt Market for Sukuk securities, the theory and practice of profit sharing investment, Edward Elgar publishing Inc.2012.

*Thibaud Boucharlat, le cadre fiscal de la finance islamique en France et Grande Bretagne, Les apports de l'instruction 4 FE/09 du 25 février 2009 sur le régime fiscal des opérations de Murabaha et d'émission de Sukuk, Edition universitaires européennes, 2010.

*Zineb Ramid, techniques de la finance participative : vers une finance standard, Tome 2, thèse pour l'obtention du doctorat en droit, université de Hassan 2, 2016/2017.

المواقع على الانترنت:

<http://archives-bofip.impots.gouv.fr/bofip-A/g3/g2/g18/24049-AIDA.html>

https://www.isfin.net/sites/isfin.com/files/islamic_finance_in_the_uk.pdf